منهج تحقيق المخطوط

د.عبد الحق زريوح - جامعة تلمسان

أولا– التعريف بالمخطوط:

المخطوط كتاب لم يُطبع بعد[1]، بمعنى أنّه لا يزال بخطّ صاحبه أو بخطّ ناسخه[2] أو أن يكون مصورا بالمايكروفيلم عن مخطوط أصلي[3]. أما جذر اللفظ في اللغة العربية فقد جاء في قوله تعالى: " وما كنت تتلو من قبله من كتاب ولا **تخطّه** بيمينك. إذا لارتاب المبطلون "[4]؛ فالمادّة وردت بصيغة الفعل، لا بصيغة اسم المفعول الذي يعنينا. والمعاجم العربية نفسها تخلو منها، ما عدا ما جاء عند الزمخشري: << خطّ الكتاب يخطّه، وكتاب مخطوط>> [5].

ومهما يكن، فالثّابت << أنّ اللفظ ظهر مع ظهور الطباعة، حجرية كانت أو سلكية. ولم يكن هذا الحدث خاصّا باللغة العربية وحدها، بل حدث كذلك في اللغات الأخرى التي عرفت بلادها هذا الاكتشاف الجديد >> [6].

ويشمل المخطوط، عادة، صفحة العنوان، التي تعدّ بمثابة الغلاف في الكتاب المطبوع. وإن كان العرب، في بداية عهدهم بصناعة الكتاب، لا يعرفون هذه الصّفحة، وإنما كان ذكره يرد في مقدّمة الكتاب أو في نهايته، وكانت الصّفحة الأولى منه تُترك بيضاء[7].

أما ما يختصّ بضبط عنوان المخطوط، سواء ورد على الورقة البيضاء أو في مقدّمة المؤلف، أو في نهايته، فيجب على المحقق الرّجوع إلى كتب المصادر وفهارس المكتبات، نحو فهرست ابن النديم، أو كشف الظنون لحاجي خليفة، أو تاريخ الأدب العربي لبروكلمان، أو سواها من كتب التراجم والطبقات.

وفيما يتعلق بنسبة المخطوط لصاحبه، فأمر ضروري، يجب التقيّد به في علم توثيق المخطوطات الذي لا يزال حديث عهد بعالمنا العربي، ونحن نقول هذا، لأنّ بعض الموثقين قد يكونون على عجلة من أمرهم فيقعون في بعض الهنات، مثلما لاحظه أحد الدّارسين[8] عندما طلب مخطوطين من معهد المخطوطات العربية، أحدهما فهرس على أنه " السيرة النبوية " لابن إسحاق، وثانيهما على

أنه " أمثال " الزّمخشري. ولكن، وبعد اطلاع الدّارس على المخطوط الأوّل، ظهر له أنه كتاب " المغازي " من " صحيح البخاري " ، بينما تبيّن له أن المخطوط الثاني ما هو إلا " أمثال " حمزة الأصفهاني
على صيغة " أفعل "[9].

ويلاحظ المحقق أحيانا وجود عناوين كثيرة واحدة لمؤلفين متعدّدين. وعليه، والحال هذه، أن يتثبّت من ذلك بالعودة إلى قراءة ما تيسّر له من المخطوط، ربّما يؤازره ذلك في الوقوف على ما يريده. وفي حال عدم العثور على العنوان، إما لضياع الصفحة الأولى أو الأخيرة (الخاتمة)، وإما لعدم إثبات الناسخ له، لسبب من الأسباب، فيجب عليه (أي المحقق) << قراءة جزء يطول أو يقصر، ولسوف يهتدي بعدها إلى موضوعه، ثمّ يعود إلى المراجع التي تذكر أسماء المؤلفات في هذا الباب، فإن ذلك يساعده في الاستدلال على المؤلف ومخطوطه>>[10].

وفي أحيان أخرى، قد يسقط اسم المؤلف من العنوان الخارجي أو الخاتمة؛ عندها من واجب المحقق الرّجوع إلى المظانّ الدّارسة للمؤلفات العربية، ومراجعة مقدّمة المؤلف، أو المتن، حيث يرد اسم المؤلف أو لقبه أو كنيته في الغالب.

ومن تمام هذا العمل وإكماله، << لا بدّ من توثيق اسم المؤلف، وحياته، والبحث عن تاريخ ميلاده ووفاته التي جرت عادة المؤرخين على كتابتها، ويمكن العودة إلى المصادر أو كتب التراجم والطبقات التي تهتمّ عادة بإثبات ذلك، علما أن تاريخ الولادة كثيرا ما يجهله المؤلفون>>[11]. وهذا الجهد إنما يُقصد به الوصول إلى صحّة عنوان المخطوط، واسم صاحبه، وتوثيق نسبته له، وجعل متنه أقرب ما يكون إلى الهيئة التي تركها مؤلفه[12].

كانت هذه إطلالة سريعة عن مفهوم المخطوط وبعض القضايا المتصلة به. ننتقل الآن إلى النقطة الثانية. وهي جوهر هذه المداخلة.

ثانيا– خطوات تحقيق المخطوط

بعد العمل الذي يُفترض أن يكون المحقق قد أنجزه، كما أشرنا إليه من قبل، وحين تجتمع له نسخ المخطوط مرتّبة بحسب أهميتها، فعليه، لاستكمال عمله الذي يرجو من ورائه إخراج نصّ كما أرداه له صاحبه، اتّباع المراحل التالية:

1. تقطيع النص وتوزيع فقراته

إن الغاية من التحقيق هي إخراج نص قديم مفيد لاستثماره من أكبر عدد من القرّاء، أي عرضه كما أراده مؤلفه أولا، ثمّ خدمته بشرح عصيّه والتعريف به وفهرسته آخرا[13].

وإذا لم تكن غاية المحقق تحسين أسلوب المؤلف، وتصحيح أخطائه، فعليه (أي المحقق) التقيّد بالنصّ الذي وجده في المخطوط. غير أنه إذا وجد هذا النص غير مرتّب، فبإمكانه، وهو يعمل لإخراجه، أن يهذبه بتقطيعه، وتقسيمه إلى أبواب وفصول، وكذلك بتوزيع الفصول إلى فِقرات، وتوزيع الفِقرات من ثمّ إلى جمل[14].

وإذا رأى المحقق أن النص خِلوٌ من عناوينه، فمن تمام عمله، أن يضع عناوين رئيسة للفصول، وعناوين فرعية للفِقرات، مع الالتزام بجميع علامات الترقيم والفصل والوقف الحديثة، فضلا عن إشارات الاستفهام والتعجّب. على أن تُوضع العناوين الرّئيسة والفرعية بين قوسين للإشارة إلى أنها من إضافات المحقق[15].

2. ضبط النص وتقويمه

إن أولى خطوات ضبط النصّ هي رسمه كما وضعه مؤلفه بخطه نفسه، ذلك أن للنّصّ حرمته وأمانته، بيد أن عادة المحققين جرت على نشر النص بالرّسم المعروف اليوم[16].

ويُعنى المنهج الحديث في ضبط الرّسم والشكل، بإضافة الحركات إلى الكلمات، وكتابة أسماء الأعلام بالطريقة التي هي عليها اليوم، على نحو ما نكتب بدلا من سليمن (بدون ألف مدّ)، سليمان (بألف المدّ)، وبدلا من يس (بدون ألف مدّ) ياسين (بألف المدّ)، وهكذا.. علاوة على تشكيل الآيات والأحاديث والأشعار، وكلّ الألفاظ التي قد لا يُفهمُ معناها، والأعلام الأعجمية المعرّبة[17]. وثمّة إشكال قد يواجهه المحقق في ضبط النصّ الذي يريد إخراجه، ويتمثل في أن الناسخ قد يكون رديء الخط، محدود الثقافة، فتكثر أخطاؤه. بالإضافة إلى أن التلف قد يصيب بعض أوراق المخطوط، مما يعرّضه إلى النّقص الذي يصعب تداركه. وقد يُصاب المخطوط بانفراط ورقاته، فيعمد القائمون على صيانة المخطوطات بإعادة لصقها، فيضعون بعضا من أوراقها في غير محلها، ما يشكّل عقبة أمام المحقق، على الرّغم من أنه، غالبا، ما يستطيع تجاوزها بضبطه لهذه الورقات ووضعها في مكانها الصّحيح.

ويرجع ذلك إلى أن كثيرا من المخطوطات العربية « كانت غير مرقمة حتى القرن الخامس الهجري ، فيلجأ الناسخ إلى أن يضع أول كلمة من وجه الورقة التالية (على اليسار) في نهاية ظهر الورقة السابقة على اليمين ، وهو ما يُسمّونه " التعقيبة " ؛ أما إذا لم يلجأ الناسخ إلى تلك الطريقة ، فإن المشكلة تصبح على غاية من الصّعوبة»[18].

3. التخريــج

يعدّ ملازما لضبط النّصّ وتقويمه، ومؤدّاه أن يُرجع المحقق كلّ نصّ نقله المؤلف ولم يحل إلى مصدره، إلى أصله[19]. وإذا أحال المؤلف إلى مرجعه الذي أخذ منه، فمن تخريج المحقق أن يعود إلى ذلك المرجع ليتأكد من صحّة النِّسبة. وإن اقتبس صاحب المخطوط نصّاً ولم ينسبه إلى مالكه، كأن يبدأ بقوله: " وقيل... "، يسعى المحقق لمعرفة صاحب النص وتوثيقه[20]، ويخرِّج الآيات القرآنية والأحاديث النبوية والأشعار والأمثال، << بوضع رقم الآيات القرآنية واسم السّورة، ويُخرِّج الحديث، ويُشار إلى مكان الشعر من الدِّيوان بوضع رقم لكل بيت ونسبة كل بيت إلى قائله، وتعريف الأعلام الواردة بالمخطوط بما لا يتجاوز ثلاثة أسطر لكلّ منها[21].

4. التصحيــح

قليلا ما يظلّ نصٌّ مخطوط كما وضعه صاحبه، أو يخرج إلى الوجود كما أراده له، فقد يكتنف النصَّ نقَّصٌ أو زيادة، بسبب القِدم في الزّمان أو بفعل النّساخ، كما قد يحدث فيه تصحيف أو تحريف بفعل النساخ أيضا، وأن جزءا من مهمّة المحقق معالجة ذلك كله بدقة وأمانة. و في كل الأحوال، فإن معظم التصحيحات تكون في الهامش، وليس في المتن[22].

وفي حال تصحيح الأخطاء االنحوية البيِّنة التي لا لبْس فيها ولا خلاف عليها، يشير المحقق إليها في الهامش بعبارة: " في الأصل كذا، وهو سهو "، خاصّة إذا كان صاحب المخطوط من المشهود لهم بالعلم وفقه العربية، فلن يكون الخطأ الوارد في نصّه سوى سهو، إمّا منه نفسِه إذا كان هو الذي خط مؤلفه، وإمّا من الناسخ الذي يكون هو أيضا قد سها أو جهل، كما هو الشّأن لدى بعض النساخ غير المجيدين للغة العربية.

وإذا وجد المحقق أن حرفا أو كلمة قد سقطت من النص، فيمكنه، بعد مقارنة نُسخ المخطوط بعضها ببعض، أن يثبت تلك الكلمة بين قوسين مركنين أو حاصرتين [ ]، مع الإشارة إليها في الهامش[23].

وقد تسقط من النص عبارات عديدة أو حتى فِقرة بكاملها، للخُرْم الذي يصيب الورق، فمن واجب المحقق ههنا، أن يقارن بين نسخ المخطوط، ويرجِّح الأسلم منها، لاستدراك ما سقط، والإشارة إليه في الهامش[24]. وأمّا الزيادة التي قد يضيفها المحقق نفسُه على النص، من أجل توضيحه، فلا يجوز أن تكون في المتن، بل يُشار إليها في الهامش[25].

5. ترجيح الرِّوايات

قد يلقى المحقق اختلافا في روايات نسخ المخطوط التي بين يديه، فإذا كانت في إحداها زيادة، وتأكد للمحقق أنها تنطبق على سياق هذه النسخة وأسلوب المؤلف، عامّة، وليست من إضافات النساخ، عمد إلى تثبيتها في المتن، والإشارة إليها في الهامش[26].

وفي حال تعدّد الرِّوايات، على المحقق أن يشير إلى ما ورد في النسخ الأخرى بالهامش، كما يشير إلى المقارنة التي قام بها لروايات النسخ المتعدِّدة للانتهاء إلى رواية أكثر صواباً[27].

وثمّة طريقة أخرى يمكن للمحقق اعتمادها، وهي أن يُثبت، عند اختلاف الروايات في المتن ما يرجِّح أنه صحيح، بعد فحص لكلّ رواية، ويضع في الهامش المصحّف والمحرَّف والخطأ[28].

6. عنوان المخطوط

إن تحقيق عنوان المخطوط أمر مهمّ جدّاً؛ ذلك لأن بعضه قد يخلو من العنوان[29]، أو قد يُطمس جزء منه، أو قد يكون زائفا غير مواتٍ لمضمون المخطوط.

ففي الحال الأولى، يجب على المحقق أن يضع عنوانا للمخطوط، ولا يكون ذلك اعتباطا، بل لا بدّ له من العودة إلى كتب المؤلف الأخرى، للتعرّف إلى عنوان المخطوط الأصلي، وعليه أيضا مراجعة كتب التراجم، أو مصنّفات المؤلفات، ليصل إلى عنوان المخطوط الذي بين يديه.

وفي حال ضياع جزء من العنوان، على المحقق أن يرجع إلى عناوين مؤلفات مالك المخطوط المعروفة، وانطلاقا منها، أو بواسطة كتب التراجم أو فهارس المؤلفات، ينتهي إلى العنوان كاملا صحيحا للمخطوط. أما في حال وُضِع عنوانٌ للمخطوط بخلاف الواقع، فقد يكون وضع العنوان الخاطئ مقصوداً، وذلك بوضع عنوان مؤلف مشهور على مؤلف مغمور لتسهيل رواجه، وقد يكون الخطأ غير متعمّد، بخلوّ المخطوط من عنوانه، فيضع له قارئه عنواناً على هواه[30].

و في جميع الأحوال، فإن العناوين التي يضعها المحقق، أو أجزاء منها، لا بدّ من أن تكون بين مزدوجين دليلا على أنها من صنعه[31].

7. إعداد الهوامش

إنّ إعداد الهوامش جزء لا يتجزّأ من عملية التحقيق برمّتها، ومما يسجّل فيها، الأخطاء اللغوية التي وقف عليها المحقق، مع ذكر عبارة: " في الأصل " بجانبها.

علاوة على ذلك، التفسير والشّرح، وما اختلف عليه في نسخ المخطوط الواحد من الخطإ والصّواب، وإذا كان الشّرح طويلا، فلا يثبت في الهامش، بل في ملحق خاصٍّ يُوضع في نهاية الكتاب[32].

أمّا مكان الهامش فهو أسفل الصّفحة، والمحبّذ أن يُكتب بحرف مغاير لحرف النّصّ، وأن يُضبط بخط واضح، وبأرقام متسلسلة[33]، مع ضرورة الإحالة إلى المراجع والمصادر التي عاد إليها المحقق في إنجاز عمله.

يبقى أن نشير إلى أن بعض المحققين قد بالغ في استخدام الهوامش، لا سيّما في تراجم أعلام المخطوط، فأفاض للمشاهير منهم؛ أمثال الخلفاء الرّاشدين، أو تحدّث ولو قليلا عن بعض الأماكن المعروفة، نحو مكّة، والمدينة ودمشق، والقدس، وبيروت إلخ..

8. كتابة المقدِّمة

بقي للمحقق بعد الانتهاء من تحقيق نصّه المخطوط، أن يبدأ في كتابة مقدِّمة له. وهي ضرورية، لا يجوز إغفالها؛ ذلك أنها تقدِّم للقارئ معلومات حول المخطوط وأهميته، ومدى استكناه الباحث لدقائق تحقيقه[34].

وقد تكون هذه المقدِّمة مختصرة أو طويلة، وتتضمّن، في العادة، ثلاثة أمور رئيسة هي: التعريف بالمؤلف وعصره، والتعريف بالمخطوط وأهميته، وبيان منهج المحقق في عمله، والجهد الذي بذله قصد تحقيق المخطوط ونشره.

يختصّ الأمر الأوّل بالتعريف بالمؤلف، وبالمعارف التي تلقاها، وبالمناصب التي شغلها، وبأساتذته الذين أخذ عليهم، كما يتمحور على البيئة التي عاش فيها صاحب المخطوط، ومكانته داخلها، وكذلك المصادر التي ترجمت له[35].

بينما يقوم الأمر الثاني على التعريف بالمخطوط؛ عنوانِه وصحّة نسبته إلى مؤلفه، وما هي المصنّفات التي ألفت قبله في موضوعه، وما هي المصادر المعتمدة في المخطوط.

ثمّ ينتقل المحقق إلى ذكر كمال المخطوط أو نقصه، ووصف نوع ورقه وسماكته، وعدد أوراقه، وقياس ورقته، وعدد السّطور فيها. كما يذكر أيضا نوع الخط الذي كتبت به نسخة المخطوط، وجودته أو رداءته، ونوع الحبر ولونه، وفيما إذا كانت أوراق المخطوط مرقمة أم غير مرقمة[36].

ومن عمل المحقق في هذا الأمر أيضا، أن يثبت اسم الناسخ وتاريخ النسخ، ونوع جلد المخطوط (غلافه)، ومكان وجوده، ويصف وصفا سريعا النسخ الأولى للمخطوط. ثمّ يذكر منهج المؤلف

في مخطوطه، وقيمته العلمية، والجديد الذي أتى به[37].

أما الأمر الثالث والأخير، فيتعلق بمنهج المؤلف في تحقيقه، وذلك من حيث إنه يصف، بداية، دواعي تحقيق المخطوط، والمنهج الذي اتبعه فيه، والنسخ التي عاد إليها، وكيفية رسم الألفاظ في المخطوط، وما هو التعديل الذي أجراه عليها، ويمثل لذلك ببعضه، والمراجع التي اعتمدها في إخراج تحقيقه. والمحبّذ أن يصوِّر بعض صفحات المخطوط، خصوصا الأولى والأخيرة منه، لتكون شاهد حق على عمله[38].

9. الفهارس الفنية و مسرد المصادر و المراجع

على الرّغم من أن الفهارس الفنية تعدّ من نافلة الذكر في تحقيق المخطوطات، فإنها ضرورة لا غنى عنها، ذلك أن دراسة هذه المخطوطات تكون عصيّة بدونها، لأن الفهارس تُخرج ما خفيَ في باطن المخطوط، وهي معيار توزن به صحّة النصوص بمقابلة ما فيها من نظائر قد تكشف عن خطإ المحقق أو سهوه[39].

والفهارس الفنية أنواع متعدِّدة منها: فهرس الأعلام وفهرس الأماكن، وفهرس القبائل والعشائر، وفهرس الآيات القرآنية، وفهرس الأحاديث النبوية، وفهرس الأشعار، وفهرس المفردات والمصطلحات الحضارية، وفهرس المواقع والمعارك الحربية، وغيرها من الفهارس. وقد يشمل الكتاب المحقق هذه الفهارس كلها أو بعضها، وذلك بحسب موضوعه واختصاصه. وتُرتّب هذه الفهارس كلها ترتيبا هجائيا، وأما ما يختصّ بالكُنى والألقاب التي تبدأ ب " ابن " و " أبو " و " ذو "، فالبعض يرى وضعها في حرفي " أ " و " ذ "، بينما يرى البعض الآخر عدم عدِّها، والنظر إلى الكلمة التي تليها، فأبو محمد تُوضع

في حرف " م " (الميم)، وذو القرنين تُوضع في حرف " ق " (القاف) وهكذا..[40].

بعد هذا كله، على المحقق أن يثبت **مسردا** يُعرف بمسرد المصادر و المراجع، وهو آخر ما في الكتاب المحقق[41].

و نهاية، هاك أهمّ المختصرات الواردة في كتب التراث القديمة[42]:

- / الخط المائل: يُوضع في متن الكتاب قبل أول كلمة من كل صفحة من المخطوط، ويُوضع الرّقم يمين الصّفحة، ويُستعمل كذلك للفصل بين رقم جزء وصفحة المصدر في الهامش.
- * النجمة: تُوضع لمساعدة أرقام الهامش.
- حرف " و " أو " آ ": يُوضع بعد رقم صفحة المخطوط ويعني وجه الورقة.
- حرف " ظ " أو " ب ": يُوضع بعد رقم صفحة المخطوط ويعني ظهر الورقة.
- نا: أخبرنا.
- ثنا: حدّثنا.
- انبا: أنبأنا.
- رحه: يرحمه الله.
- رضه: رضي الله عنه.
- تع: تعالى.
- اهـ: إنتهى.
- ص: المصنف. - صح: لاستدراك نقص وقع سهواً في المتن أثناء عملية النسخ.
- ش: الشرح.
- الخ: إلى آخره.

الهوامـــش:

[1] يُطلق على المذكرات والرسائل الجامعية صفة " المخطوط " إذا لم تكن قد طبعت بعد.
ويُشار إلى أنّ الفيلولوجيين << لا يقبلون استعمال لفظ (مخطوط) إلا إذا ألحق بكلمة (كتاب)، فيقولون: (الكتاب المخطوط)؛ لأنّه ليس كلّ ما كُتب باليد يعتبر بالضرورة مخطوطا. فشواهد القبور، وما نُقش على الأحجار، وما نُقر على الصّخور لا يمكن اعتبارها مخطوطات>>.
(من مقال/ أحمد شوقي بنبين: " ما المخطوط؟ "، مجلة " تراثيات " (المصرية)، س1/ع3: يناير

2004، ص71.

[2] قد يكون الناسخ هو المؤلف نفسه، وقد يكون غيره.

[3] كما هو الشأن، مثلا، بالنسبة " لمقدّمة في صناعة النّظم والنثر" لشمس الدّين النواجي، فإن مخطوطه الأصلي هو الموجود بالمكتبة الوطنية ب " باريس" مرقما ب: 5585، وقد حققه وقدّم له وعلّق عليه الدكتور محمد. بينما المصوّر منه بالميكروفيلم في مكتبة الأوسكوريال بمدريد وتحت رقم: 5028.

[4] من سورة العنكبوت، الآية48.

[5] أساس البلاغة: تحقيق/ عبد الرحيم محمود، دار المعرفة، بيروت، لبنان، د.ت.، ص115.

[6] من مقال/ أحمد شوقي بنبين: " ما المخطوط؟ "، ص**42**.

[7] انظر: ميري عبود فقوجي، فهرسة المخطوط العربي، دار الرشيد، بغداد 1980، ص14.

[8] انظر: د. فهمي سعد وَ د. طلال مجذوب، تحقيق المخطوطات بين النظرية والتطبيق، عالم الكتب: بيروت، ط1: 1993، ص14، 15.

[9] وقد حققه الدكتور فهمي سعد بعنوان: " سوائر الأمثال على أفعل "، نشر عالم الكتب: بيروت 1988.

[10] تحقيق المخطوطات بين النظرية والتطبيق..، ص15.

[11] نفسه: ص16، 17.

[12] انظر: عبد السّلام هارون، تحقيق النصوص ونشرها، مؤسسة الحلبي: القاهرة، ط2، 1965، ص39.

[13] انظر: أحمد محمد الخراط، محاضرات في تحقيق النصوص، جدّة، المنارة 1984، ص40.

[14] انظر: عميرة عبد الرّحمن، منهج تحقيق المخطوطات، مؤسسة آل البيت لإحياء التراث، قم: إيران 1988، ص38.

[15] انظر: صلاح الدّين المنجد، قواعد المخطوطات، دار الكتاب: بيروت، ط4: 1970، ص11.

[16] انظر: تحقيق النصوص ونشرها، ص74.

[17] انظر: قواعد المخطوطات، ص21.

[18] تحقيق المخطوطات بين النظرية والتطبيق: ص34.

[19] انظر: قواعد المخطوطات، ص15.

[20] انظر: محاضرات في تحقيق النصوص، ص55.

[21] نفسه: ص56.

[22] انظر: تحقيق النصوص ونشرها، ص45.

[23] انظر: لويس جوتشلك، كيف نفهم التاريخ، ترجمة: عائدة عارف وأحمد أبو حاكمة، دار الكاتب العربي: بيروت، 1966، ص53.

[24] قواعد المخطوطات، ص17.

[25] انظر: تحقيق النصوص ونشرها، ص72.

[26] نفسه: ص66.

[27] نفسه: ص67.

[28] انظر: قواعد المخطوطات، ص17.

[29] انظر: تحقيق المخطوطات بين النظرية والتطبيق، ص15.

[30] انظر: تحقيق النصوص ونشرها، ص40.

[31] انظر: إميل يعقوب، كيف تكتب بحثا أو منهجية البحث، جروس برس: لبنان 1986، ص127.

[32] انظر: عبد المنعم ماجد، مقدِّمة لدراسة التاريخ الإسلامي، القاهرة، ط2، 1964، ص63.

[33] انظر: منهج تحقيق المخطوطات، ص43.

[34] انظر: تحقيق النصوص ونشرها، ص78.

[35] انظر: قواعد المخطوطات، ص28.

[36] نفسه: ص29.

[37] انظر: محاضرات في تحقيق النصوص، ص69.

[38] انظر: تحقيق النصوص ونشرها، ص78.

[39] نفسه: ص86.

[40] نفسه: ص90.

[41] انظر: منهج تحقيق المخطوطات، ص31.

[42] انظر: تحقيق بين النظرية والتطبيق، ص ص 48، 49.